مساهمة المدرسة في ترقية ثقافة الوقاية من الإرهاب

د.بوضرسة العلمي
جامعة باجي مختار عنابة

مقدمة:

إن الإرهاب قد أضحى اليوم ظاهرة عالمية. إنه لا ينتمي إلى بيئة سياسية واقتصادية و ثقافية معينة. فقد أصبح يهدد حاليا استقرار و أمن كل المجتمعات مهما كان توجهها السياسي وتطورها الاقتصادي والثقافي والعلمي والتكنولوجي.

إنه يتمظهر على الساحة الاجتماعية من خلال عدة أشكال أهمها اختطاف الطائرات و قتل طاقمها التقني والأشخاص الموجودين على متنها، التصفية الجسدية للمثقفين و الزعماء و المفكرين و رجال الأمن والمواطنين الأبرياء، تدمير الممتلكات العامة والخاصة، احتجاز الصحفيين والسياسيين والسواح، وضع المتفجرات في الأماكن العمومية كمحطات الحافلات والقطارات والإدارات العمومية.

إن هد فه الأسمى هو زعزعة الاستقرار و زرع التفكك والفوضى على مستوى جميع مظاهر الحياة الاجتماعية وبث الخوف والرعب والفزع في النفوس و ترويع الآمنين.

وقد أجمعت كل الدراسات على أن هذه الآفة الحديثة هي نتاج لعوامل بيولوجية وسياسية واقتصادية واجتماعية و تربوية. وقد دفعت هذه النتائج العلمية المتخصصة أصحاب القرار أو الفاعليين السياسيين إلى اتخاذ إجراءات عملية لمحاولة التقليص من انتشار هذا المرض الذي أصبح يهدد حياة الأفراد واستقرار و مصير المجتمعات. لكن ما يمكن ملاحظته أن مختلف الإجراءات التي انتهجتها أغلبية المجتمعات- باستثناء البعد الأمني الذي يحتوي على تدابير وقائية- هي مستمدة من ثقافة علاجية أكثر من ثقافة وقائية. لهذا فضلنا القيام بهذا العمل الذي لا نسعى من خلاله فقط التركيز على أهمية الاهتمام بترقية الثقافة الوقائية على مستوى كل المجتمعات لكونها الوسيلة المثلى لمعالجة هذا المرض الذي اجتاح كل القارات و إنما أيضا إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة التربوية (أو المدرسة) في نشر و ترسيخ هذا النمط الثقافي الذي يمثل حسب وجهة نظرنا الخاصة إحدى الأدوات الفعالة التي تساهم فعليا في استئصال هذا الداء المروع للأفراد و المجتمعات. ولتحقيق هذا الغرض سنحاول تحديد معنى الإرهاب و إبراز محدداته القاعدية من جهة و توضيح مختلف الإجراءات التي انتهجتها المجتمعات الحالية لغرض التقليص أو استئصال هذه الظاهرة من فظاءاتها الاجتماعية مع التأكيد على ضرورة تفعيل المؤسسة التربوية في عملية الوقاية من الإرهاب من جهة ثانية.

1- تحديد معنى الإرهاب:

على الرغم من أن مفهوم الإرهاب قد أصبح طيلة هذين العقدين الأخيرين جد شائع أو جد مستخدم على مستوى كل المجتمعات غير أن معناه لا يزال ينتابه نوع من الغموض لكونه لا يوحي دائما عند مستخدميه إلى نفس الحقيقة.

ويمكن استخلاص هدا الواقع انطلاقا من جملة هذه التعاريف التي قدمت لحد الآن لمفهوم الإرهاب.

إنه يشير حسب معجم الوسيط إلى الأفراد "الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهداف سياسية".

أما إذا ما تصفحنا الموسوعة السياسية فإنه يعني "استخدام العنف غير القانوني (أو التهديد به) بأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة والالتزام لدى الأفراد، وهدم المعنويات لدى الهيئات والمؤسسات أو كوسيلة من الوسائل للحصول على المعلومات أو المال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية."

وعندما نقرأ قاموس علم الجريمة نجده يوحي إلى "نمط من العنف يتضمن الاستخدام المنظم للقتل أو التهديد باستخدامه أو الأذى الجسدي والتدبير لإنزال الرعب أو الذعر (الصدمة) بجماعة مستهدفة (أوسع مدى من الضحايا الذين أنزل بهم الرعب)، لإشاعة أجواء من الرعب".

أما الأمم المتحدة فقد استخدمت مفهوم الإرهاب للإشارة إلى " أعمال العنف الخطيرة التي تصدر من فرد أو جماعة بقصد تهديد الأشخاص أو التسبب في إصابتهم أو موتهم، وسواء كان يعمل بمفرده أو بالاشتراك مع أفراد آخرين ويوجه ضد الأشخاص أو المنظمات أو المواقع السكنية أو الحكومية أو الدبلوماسية أو وسائل النقل والمواصلات وضد أفراد الجمهور العام دون تمييز

أو تدمير وسائل النقل والمواصلات بهدف إفساد علاقات الود والصداقة بين الدول أو بين مواطني الدول المختلفة أو ابتزاز أو تنازلات معينة من الدول في أي صورة كانت. لذلك فإن التآمر على ارتكاب أو محاولة ارتكاب أو الاشتراك في الارتكاب أو التحريض على ارتكاب الجرائم يشكل جريمة من جرائم الإرهاب الدولي[1]".

غير أن لجنة خبراء العرب التي اجتمعت في تونس من 22 إلى 24 أوت 1989 قد أوضحت أن الإرهاب "هو فعل منظم من أفعال العنف أو التهديد به يسبب فزعًا أو رعبًا من خلال أعمال القتل أو الاغتيال أو حجز الرهائن أو اختطاف الطائرات أو تفجير المفرقعات وغيرها مما يخلق حالة من الرعب والفوضى والاضطراب، والذي يستهدف تحقيق أهداف سياسية سواء قامت به دولة أو مجموعة من الأفراد ضد دولة أخرى أو مجموعة أخرى من الأفراد، وذلك في غير حالات الكفاح المسلح الوطني المشروع من أجل التحرير والوصول إلى حق تقرير المصير في مواجهة جميع أشكال الهيمنة أو قوات استعمارية أو محتلة أو عنصرية أو غيرها، وبصفة خاصة حركات التحرير المعترف بها من الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية بحيث تنحصر أعمالها في الأهداف العسكرية أو الاقتصادية للمستعمر أو المحتل أو العدو، ولا تكون مخالفة لمبادئ حقوق الإنسان، وأن يكون نضال الحركات التحررية وفقًا لأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسواه من قرارات أجهزتها ذات الصلة بالموضوع [2]".

---

[1] شاكر محمود اليساوي: الإرهاب و إرهاب الدولة الأمريكية ، مجلة دراسات عربية ، العدد 9 ، 1990، ص . 35

[2] المصدر نفسه، ص.15.

كذلك إذا ما توقفنا عند تصور الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي أبرمت بالقاهرة عام 1998 فنجدها قد اعتبرت إرهاب "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر[1]."

و إذا ما أمعنا النظر في القراءة التي تمخضت عن الاجتماع الذي عقده المجمع الإسلامي الفقهي يوم 10 جانفي2000 بمكة المكرمة فنجدها تنص على أن "الإرهاب ظاهرة عالمية، لا ينسب لدين، ولا يختص بقوم، وهو ناتج عن التطرف الذي لا يكاد يخلو منه مجتمع من المجتمعات المعاصرة . وهو العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغيًا على الإنسان (دينه ودمه وعقله وماله وعرضه) ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق، وما يتصل بصور الحرابة، وإخافة السبيل، وقطع الطريق، وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو أحوالهم للخطر ومن صنوفه إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والأملاك العامة أو الخاصة، أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو الطبيعية للخطر[2]."

---

[1] الصالح مصلح: ظاهرة الإرهاب المعاصر: طبيعتها وعواملها واتجاهاتها، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2002، ص. 25.

[2] المصدر نفسه، ص.18.

وعلى الرغم من تنوع وثراء هذه التعاريف والتي يمكن القول أنها ساهمت كثيرا في تحديد ماهية و مظاهر و أهداف الإرهاب إلا أننا لا نزال نلاحظ وجود اختلاف معتبر بين المجتمعات فيما يتعلق معنى الإرهاب وذلك بسبب اختلاف مرجعياتهم السياسية و الإيديولوجية و الثقافية مما جعلهم غير متفقين إلى حد الساعة على الوسائل التي يتعين تجنيدها أو تطبيقها لمكافحة هذا الداء الخطير الذي بات يهدد حياة الأفراد و الجماعات.

2-محددات الإرهاب:

لما نفكر في الأسباب التي تقف وراء بروز تم تفشي ظاهرة الإرهاب على مستوى العالم سرعان ما نجد أنفسنا أمام هذين الطرحين الأساسين :

ا-الطرح السائد على مستوى المجتمعات المتقدمة: و الذي يربط مصدر هذه الظاهرة بغياب الديمقراطية وحرية التعبير وغياب الحاكمية وبتفشي الفقر الاجتماعي والتخلف الفكري أو العلمي والثقافي وانعدام فرص العمل على مستوى المجتمعات النامية . ويتضح جليا أن هدا الطرح ينفي تماما مسؤولية هذه المجتمعات في بروز و تفاقم ظاهرة الإرهاب ويحصر أسبابها إلى طبيعة الأوضاع الداخلية للدول النامية. بعبارة أخرى إنه يعتبر أن الظروف أو الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الثقافية بمثابة البيئة الملائمة لنمو جراثيم الإرهاب.

ب- الطرح السائد على مستوى المجتمعات النامية: و الذي يرجع نشأة وانتشار هذه الظاهرة إلى النظام الدولي الغير عادل وكذلك إلى العراقيل المتعددة الأشكال التي وضعتها و لا تزال تضعها الدول المتقدمة أو المصنعة أمام المجهودات المعتبرة التي تبدلها هذه المجتمعات للالتحاق بالركب الحضاري مما جعلها عرضة للتخلف و الفقر و النزاعات والتعصب و التطرف والتي عادة ما تدفع بالأفراد و الجماعات إلى انتهاج السلوك الإرهابي لتحقيق أغراض متنوعة. ويهدف هذا الطرح إلى نفي أو إلى إنكار مسؤولية المجتمعات

النامية في خلق بيئات سياسية و ثقافية و اقتصادية و اجتماعية داخلية جد متأزمة ساعدت كثيرا في إشعال فتيل الإرهاب.

غير أن الدراسات العلمية التي أنصبت حول تحديد الأسباب القاعدية التي تقف وراء الظاهرة الإرهابية قد أوضحت عدم سدادة أو عدم موضوعية هاتين القراءتين التي تم الترويج إليهما كثيرا على مستوى مجتمعات الشمال و الجنوب لكونها أقرت وبكل وضوح أن الظاهرة الإرهابية هي ظاهرة معقدة تغذيها المصادر المتنوعة التالية:

أولا : **المصدر السياسي**: و الذي يتمثل على وجه الخصوص في غياب الديمقراطية و حرية الرأي و التعبير و المعتقد و التنقل و الحق في التنوع والاختلاف و التهميش و الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان وممارسة التمييز الثقافي و العنصري أو العرقي وكذلك انعدام العدل و المساواة بين الأفراد في مختلف مجالات الحياة وكذلك وجود الصراعات العرقية والدينية والإيديولوجية و ضعف الحكومات وعدم الثقة في السلطة الحاكمة و الصراع الصريح بين السياسيين و المثقفين وغياب الأمن و المراقبة.

ثانيا: المصدر الاقتصادي: كتفشي الفقر و عدم تكافؤ فرص العمل بين الأشخاص و عدم التوزيع العادل للثروات الوطنية و انتشار رقعة الفساد على مستوى أغلبية التنظيمات أو الدوائر الاقتصادية كالرشوة و الجريمة و تحويل الأموال العمومية وسهولة تبويض الأموال القدرة وغيرها من الجرائم الاقتصادية.

ثالثا: المصدر البيولوجي: إن بعض الاستعدادات البيولوجية و كذلك الإفراز المفرط لبعض الغدد الداخلية لمواد كيمياوية على مستوى الجسم (والمسماة عادة بهرمونات العنف) يساهم حسب وجهة نظر بعض العلماء في تأهيل الأفراد إلى انتهاج السلوك العدواني المتطرف و يمكن استخلاص هدا البعد البيولوجي

للإرهاب من خلال ما كتبه **David** HUBBARD في كتابه المشهور The psychodynamic of terrorism "إن الكثير من السلوك الإرهابي يعود إلى الجينات التي في جسم الإنسان، والتي تفرز تفاعلات معينة تدفع الفرد للقتال تحت الضغوط التي لا يستطيع التعامل معها أو التحكم فيها"[1]

رابعا المصدر الإعلامي: المتمثل أساسا في عرض أمما الأفراد و بصفة متكررة في تقديم مشاهد أو نماذج عدوانية جد مغرضة تخلق و تدعم لدى الأشخاص اتجاهات إيجابية نحو العنف مما يجرهم في بعض الحالات إلى ممارسة السلوك العدواني على الطرف الآخر أو عناصر أفراد المجتمع. وقد أكد على هذا الجانب الدكتور أبو قورة خليل قطب في كتابه الذي جاء تحت عنوان سيكولوجية العدوان لم صرح بما يلي "إن الأشخاص الذين لديهم الاستعداد للعنف يحتاجون فقط إلى رؤية نماذج ناجحة للعنف في أماكن أخرى لكي يحفز ذلك سلوكهم العنيف ويدفعهم لممارسة السلوك العدواني على المجتمع والآخرين[2]

خامسا المصدر النفسي: إن بعض التجارب أو الوضعيات النفسية التي يعيشها الفرد عبر مسار حياته تنمي لديه الرغبة إن لم نقل الميل إلى ممارسة السلوك العدواني أثناء تعاملاته أو تفاعلاته مع الغير. فالصدمات النفسية المتكررة و الحرمان العاطفي و سوء المعاملة و الإحباطات المختلفة ونشأة الفرد في بيئة نفسية مشحونة بالتوتر و النزاعات تساهم في اختلال التوازن النفسي و العاطفي للديناميكية الداخلية للشخصية الذاتية و الذي يتمظهر أحيانا

---

[1] HUBBARD, D. The psychodynamic of terrorism, New York, 1983, P.15 .

[2] أبو قورة خليل قطب: سيكولوجية العدوان، الهيئة العامة لقصور الثقافة، مكتبة الشباب، القاهرة، 1996. ص 32.

على مستوى الفضاء الاجتماعي على شكل سلوكات عدوانية مرضية. و قد أجمع المختصون في مجال الصحة النفسية أن أغلبية الأفراد الذين يميلون إلى ممارسة العنف في بيئتهم الاجتماعية يتمتعون بشخصية فردية تتميز بالخصائص النفسية التالية:

-ا- **الشعور بالإحباط المفرط:** و الذي يتولد عن الفجوة التي يحس بها الفرد على مستوى كيانه الداخلي بين توقعاته و تطلعاته وبين تحقيقاته و إنجازاته في مختلف قطاعات الحياة. وأقرT.DAVIES في كتابه الموسوم Agression violence and war"إن الإرهاب هو نتاج للفجوة الحاصلة للشخص بين ما يتوقع أن يحصل عليه و إشباعاته الشخصية؛ بمعنى أن الشخص يحصل على أشياء أقل مما يتوقع أنها تشبع حاجاته؛ وبالتالي يشعر دائماً أنه محروم ولم يحصل على حقوقه[1]". كما أكد أيضا: "أن غالبية العمليات الإرهابية على مستوى العالم هي نتاج الإحباط المتولد من العوامل السياسية والاقتصادية والاحتياجات الشخصية التي لم يستطع المجتمع إشباعها، أو أن توقعات الأفراد نحوها كانت أعلى من الواقع الاجتماعي المتاح؛ وبذا فالإرهاب في هذا المجال هو نتاج طبيعي للإحباط بكل صوره وأشكاله[2].

-ب-**الشعور السلبي تجاه الذات:** وعادة ما ينتج عن جرح للذات بفعل تنشئة أسرية قاسية قائمة على التسلط و القهر و العدوان . كما يتولد أيضا عن عدم قدرة الفرد على تحقيق رغباته وقدراته و أحلامه و أهدافه أي تحقيق ذاته في شتى مجالات الحياة.

---

[1] -DAVIES,T., Aggression violence Revolution and war, Handbook of Political Psychology, San Francisco, 1973, P.83.

[2]المصدر نفسه، ص. 45.

-ج- **الإنطواء أو الانغلاق على الذات:** أي عدم القدرة الشخص على التفتح على الطرف الآخر وتقاسم مشاعره وأحاسيسه و تجاربه و ثقافته و كذلك بعدم الكفاءة على التعبير عن العواطف و الاتجاهات النفسية و الرغبات الذاتية مما يؤدي بعدم التوافق الاجتماعي الذي عادة ما يتصدره السلوك العدواني.

-د- **الحب المرضي للذات أو النرجسية المفرطة:** بحيث يصبح الفرد يتصور ذاته و كأنها مركز العالم أي منبع لكل ما هو خير و إيجابي بينما لا يرى في الطرف الآخر إلا الشر و الرذائل ومن ثمة يستحق أن يكون هدفا للعنف والعدوان.

سادسا: المصدر الاجتماعي:و الذي يمكن حصره في التهميش و الفقر والبؤس وعدم تأمين أدنى شروط الحياة للأفراد و الجماعات كالرعاية الصحية و النفسية و التربوية و كذلك عدم خلق الفرص المناسبة للاندماج الاجتماعي و الاقتصادي للأشخاص و أيضا عدم ضمان العيش الكريم لكل أفراد المجتمع.

سابعا: **المصدر الثقافي** :كتعرض الفرد أثناء نمو شخصيته إلى منبهات ثقافية تكرس الكراهية و العرقية و الحقد و الضغينة ونبذ الحوار و أيضا إلى غرس التعصب إلى مذهب سياسي أو ديني أو علمي وكذلك إلى إنكار و نفي كل ما هو مخالف أو مغاير للأفكار و التوجهات و التصورات الذاتية أو الفردية .

3-المعالجة الحالية للإرهاب:

إن هذا التشخيص الموضوعي أو العلمي لهذه المصادر المختلفة التي تقف وراء الظاهرة الإرهابية التي أضحت تهدد أمن و رفاهية كل الشعوب بمختلف مشاربها الثقافية و السياسية واختياراتها الاقتصادية قد دفع بصانعي القرار على مستوى مختلف المجتمعات إلى تبني إجراءات متعددة الأشكال لغرض منع انتشارها أو حدوثها. ويمكن حصر هذه الإجراءات في النقاط التالية:

1- **الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية**: و تتمثل في عملية تحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية لكل فئات المجتمع التي تضرر مستوى حياتها بفعل عوامل داخلية و أخرى خارجية و من ثمة أصبحت تعاني من الفقر و الأمراض و والبؤس و التهميش و البطالة. وتهدف هذه الإجراءات إلى ضمان العيش الكريم لكل الفئات المعوزة حتى لا تنزلق في دوامة الجماعات المتطرفة.

-2- **الإجراءات السياسية**: وتبلورت عبر فتح الفضاءات أو الحقول السياسية للتعددية الحزبية و عبر تكريس حرية الرأي و التعبير و المعتقد والتنقل للأفراد و الجماعات و مبدأ التداول على السلطة مما ساعد مختلف القوى السياسية من تشكيل أنفسها في تنظيمات سياسية وتعبر عن توجهاتها الفكرية والثقافية و الاقتصادية بطرق سلمية.

-3- **الإجراءات القانونية**: ويمكن استخلاصها من خلال الإصلاح الذي أدخلته أغلبية المجتمعات على أنظمتها القانونية و ذلك لغرض جعل هذه الأجهزة قابلة لوقاية نفسها من الآفات الخطيرة التي أضحت تتكاثر بسرعة مذهلة كالجريمة المنظمة و المخدرات و الهجرة الغير شرعية و تهريب الأسلحة و المتاجرة بالأعضاء و تبييض الأموال القدرة و النشاطات الإرهابية.

-4- **الإجراءات الإعلامية**: وتبلورت من خلال تجنيد كل وسائل الإعلام السمعية والبصرية و المكتوبة في عملية شرح لكل الشرائح الاجتماعية ماهية الإرهاب و محدداته و توجهاته و أهدافه و أثره على تطور ونمو الشعوب وذلك لتقليص الأثر الذي تحدثه المرجعيات الثقافية و الدينية و الإيديولوجية التي تعتمدها الجماعات الإرهابية في تجنيد الأفراد وكذلك في تبرير نشاطاتها الانتحارية .

-5- **الإجراءات الأمنية**: والتي تجسدت عبر تطوير و تحديث النظام المعلوماتي والتكويني واللوجيستيكي للأجهزة الأمنية مما مكنها من إلحاق

ضرر كبير بالجماعات المتطرفة عبر مناطق مختلفة من العالم و كذلك أهلها لإجهاض لعدد معتبر من العمليات الإرهابية قبل و حدوثها أو وقوعها.

وإذا كان من غير الممكن أن لا نلاحظ وبك ارتياح أن مجتمعاتنا قد تمكنت من خلال هذه الإجراءات من إلحاق الضرر بالجماعات الإرهابية و التقليص من حركاتها ومن ويلات نشاطاتها غير أننا لازلنا نسجل من حين إلى آخر و بحزن عميق انسياق و التحاق أو انضمام الشباب لهذه الفئات المتطرفة. و يمكن إرجاع سقوط الشباب في أحضان هذه الجماعات التي تمتهن العنف و الرعب والإرهاب إلى عدم التفعيل الكافي للمؤسسة التربوية في عملية استئصال الظاهرة الإرهابية على مستوى بيئاتنا الاجتماعية.

4- تفعيل المدرسة في عملية الوقاية من الإرهاب:

و قد تبنينا هذا الطرح الخاص بضرورة استخدام المؤسسة التربوية كوسيلة وقائية من الظاهرة الإرهابية بسبب هذين السببين الرئيسيين:

-1- السبب الأول يتمثل في كون كل النتائج التي تمخضت عن جميع الأبحاث العلمية التي عكفت على تسليط الضوء على مسببات الظاهرة الإرهابية قد ركزت على الدور الفعال الذي تلعبه الخلفية الثقافية للأفراد و الجماعات في تحديد السلوك الإرهابي.

ويمكن حصر مقومات ومكونات أو خصائص هذه الخلفية الثقافية التي تغذي السلوك الإرهابي في النقاط التالية:

أولا: ثقافة التعصب: والذي يعني من حيث اللغة عدم قبول الحق عند ظهور الدليل أي التمسك أو الارتباط بالموقف وبالرأي و بالحكم حتى ولو كان غير صائبا أو غير موضوعيا. وبإمكان التعصب أن يأخذ عدة ألوان أو أشكال مختلفة و نذكر منها على الخصوص التعصب الديني و المذهبي و السياسي و الطائفي و العنصري الخ...

وينشأ التعصب في البلدان المتقدمة و في البلدان المتخلفة وذلك تحت تأثير عدة عوامل أهمها الجهل والانغلاق و عدم فهم الطرف الآخر والحقد والإحساس بالغرور و التفوق الخ...

وهو سلوك خطير قد ينحدر نحو الأسوأ وقد يؤدي إلى التطرف و الهلاك والخراب بسبب التشدد و عدم التسامح و الانطواء على الذات.

ثانيا: ثقافة التطرف: و يقصد بالتطرف عامة الشدة و الإفراط والمبالغة والذهاب إلى أقصى درجة و الخروج على المألوف بالمغالاة في الرأي والموقف و السلوك. و باختصار يمكن اعتباره كتجاوز كبير أو معتبر لحد الاعتدال وهو لا يقتصر على مجال دون آخر أي بإمكاننا تشخيصه في شتى المجالات أي في المجال الديني و السياسي و الاجتماعي (أي على مستوى تعامل الفرد أو علاقات الفرد بالآخرين) و الاقتصادي(كالتعامل المادي البحث بعيدا عن الاعتبارات الإنسانية) و الثقافي و العلمي.

وعادة ما يكون مصحوب بالانغلاق وعدم التسامح و عدم الاعتراف بالاتجاه أو بالطرف الآخر.

ثالثا: النظرة أو القراء المشوهة أو المرضية للذات و للطرف الآخر: بحيت يصبح الفرد يعتبر نفسه و ذاته و شخصيته و كيانه– و هذا طبعا اعتمادا على نظرية التحليل التبادلي التي عرفت كما نعلم رواجا كبيرا في مجال علم النفس العيادي وعلوم الاتصال- مصدر لكل ما هو إيجابي في كل مجالات الحياة أي أنه منبع للعلم و الحقيقة والفضيلة و النور و الخير و التطور و الرخاء بينما ينظر إلى الطرف الآخر أي إلى شخصية و كيان الغير و كأنها منبع للجهل و الشر والباطل و الظلام و التخلف و الشقاء و من ثم لا داعي للتقرب منها و التحاور و التفاهم أو التعاون معها.

وعندما تطغى هذه النظرة المرضية على شخصية الفرد فإنه يبيح لنفسه ليس فقط اللجوء إلى استعمال كل الوسائل العنيفة للمساس بشخصية الغير و إنما يبيح أيضا لذاته حق التصفية الجسدية لغيره من البشر وذلك لتطهير العالم من الظلم و الشر و ما شابه ذلك.

رابعا: ثقافة الكراهية: وهو شعور سلبي ضد الغير أو الطرف الآخر ويتجلى عند الفرد من خلال الإحساس بغياب الحب و الميل إلى التعارف و التقارب والتواد و التفهم و التعاطف مع الغير و بالأحرى مع الغير المخالف و المغاير.

وينتج هدا الشعور تحت تأثير عدة عوامل داخلية و خارجية و كذلك موضوعية و ذاتية و نذكر منها على سبيل المثال: غرس أو بث على المستوى الفكري للأفراد لأفكار و لأحكام مسبقة و لمعلومات مشوهة و لحقائق مزيفة حول جانب معين من حياة فئة معينة من البشر أو تمتع الفرد بشخصية مرضية تجعله ينظر إلى الطرف الآخر بفوقية و استعلاء و ازدراء.

وتؤدي هذه الحالة النفسية إلى رفض و نكران و نفي أو إلغاء نفس و موقع وتصرفات و مكانة وحق الطرف الآخر و في الحالات القصوى السعي بشتى الوسائل إلى تدمير وجوده و كيانه.

خامسا: ثقافة ممارسة العنف في أغلب مجالات أو مواقف الحياة أو ميل الفرد إلى تفضيل اللجوء إلى استخدام منطق العدوان و العنف على منطق التسامح و الحوار في كل مجالات الحياة و خاصة تلك التي تتسم بالاختلاف وسوء التفاهم و النزاع و الصراع.

إن هذه الخلفية الثقافية التي تقف وراء السلوك الإرهابي ليست وراثية أو فطرية وإنما هي مكتسبة أي تتشكل عند الفرد عبر مسار حياته بفعل التربية والتنشئة الاجتماعية أو بعبارة أدق إن هذا البناء الثقافي يتشكل عند بعض

الأفراد نظرا لتعرضهم لبيئة اجتماعية مرضية تكرس فيها ثقافة التعصب والتطرف و ثقافة الكراهية و العنف.

-2- أما السبب الثاني الذي دفعنا إلى تأسيس هذا الطرح هو ميلنا الواضح والراسخ بأن أحسن وسيلة نعتبرها أو نراها في الوقت الراهن قادرة على وقاية المجتمعات من تكاثر أو انتشار تشكيل هذه البنية النفسية و الذهنية و الثقافية بين أفرادها أو مواطنيها هي المدرسة أو المؤسسة التربوية بسبب هذين الاعتبارين الرئيسين:

الاعتبار الأول: وهو قدرة المدرسة وخاصة إدا كان جهازها التربوي يتمتع بكفاءات علمية عالية على التعرف على حاملي نواتها في سن مبكر أي تشخيص الأطفال الدين يحملون استعدادات أو مؤشرات حقيقية تؤهلهم لاكتساب هذه التركيبة النفسية و الذهنية و الثقافية المدمرة و الخطيرة ومن ثم صياغة برنامج علاجي شامل يرتكز على معطيات بيولوجية ونفسية وتربوية وثقافية لتعديل نمو شخصياتهم و اتجاهاتهم في الحياة.

الاعتبار الثاني: وهو قدرة المدرسة على صقل أو تشكيل نشأ جديد أو جيل جديد مجهز ببنية نفسية و فكرية و ثقافية تمجد الحب و التسامح و الحوار والسلم من جهة وتنبذ الكراهية و التعصب و التطرف و العنف من جهة ثانية.

و لكي تستطيع المدرسة أو المؤسسة التربوية القيام بهذا الدور الوقائي الحيوي يتعين على مجتمعاتنا اتخاذ الإجراءات التالية على مستوى منظوماتها التربوية:

-1-: ترجمة جملة القيم أو المبادئ العليا التي نشترك فيها جميعا وننشدها أو بالأحرى نتغن بها حاليا على مستوى المحافل الدولية كقيم المواطنة و التسامح و الحق في الاختلاف و التنوع وحل النزاعات بطرق سلمية والحرية و الديمقراطية و تغليب منطق الحوار على منطق العنف و حقوق

الإنسان وغيرها من القيم السامية على مستوى البرامج التربوية حتى يتمكن المتعلمين من معايشتها واكتسابها والاقتناع بها ومن تم ممارستها في شتى مجالات الحياة.

-2-: تبني مناهج تربوية نشيطة وفعالة لغرض بناء و تطوير عند المتعلمين جملة الكفاءات الفكرية العليا كالقدرة على التحليل والتركيب و النقد وذلك لغرض تحصينهم من كل أشكال التعصب والتطرف و كذلك من الأطروحات الفكرية المتطرفة و المضللة أو المدمرة.

-3-: حذف كل المحتويات التي تغرس أو تكرس ثقافة العنف و الكراهية والتعصب من المقررات التعليمية أو المدرسية لكي تصبح المؤسسة التربوية الفضاء الحقيقي لبناء ثقافة السلم و الحب و التسامح.

-4- إدخال برامج الوساطة على مستوى المقررات المدرسية و ذلك لتكوين مواطنين جدد متشبعين بهذه الثقافة السلمية و التي تؤهلهم إلى الميل أكثر إلى حل النزاعات بواسطة التفاهم و الحوار. ونحن في حاجة ماسة في هذه الفترة إلى هذه البرامج لكون المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها قد أصبحت اليوم و أكثر من أي وقت مضى مسرحا للصراعات و النزاعات و التي غالبا ما تتحول إلى عنف.

وتظهر هذه النزاعات نتيجة لعوامل مختلفة نذكر منها خاصة:

1- اكتظاظ المؤسسات التربوية أو احتوائها لعدد كبير من الأفراد.

2- اختلاف و تنوع التنشئة الاجتماعية و الأسرية للمتعلمين.

3-تنوع أو تباين السمات أو الخصائص الفردية للجمهور المدرسي.

4- ظهور اختلالات على مستوى الإدارة المدرسية.

5- عدم تناغم الممارسات التربوية مع شخصية المتعلمين.

6- غياب الخدمات الخاصة بالإرشاد النفسي و الصحي .

7- غياب الرقابة الأسرية والمدرسية.

8- الإحساس بالظلم و القهر و التسلط الناجم عن غياب الممارسات الديمقراطية.

و الهدف الأسمى من ترقية الوساطة على مستوى المؤسسات التربوية هو الوصول إلى تكوين الشخصية الوسيطة التي تؤمن بأن الحوار هو أحسن وأنجع أسلوب لحل الخلافات و النزاعات التي تحدث بين الأفراد في شتى مجالات الحياة من جهة و كذلك تتمتع بكفاءات ذهنية و نفسية و اجتماعية عالية تجعلها قادرة أو مؤهلة لتقمص هدا الدور أو تأدية هذه المهمة باحترافية و تقنية عالية على مستوى البيئة الأسرية و التربوية و المهنية و الاجتماعية.

الخاتمة :

إن الظاهرة الإرهابية قد تكاثرت كثيرا أثناء هذين العقدين الأخيرين من الزمن. كما أنها أصبحت تهدد حقا أمن و استقرار وحتى وجود و مصير المجتمعات. و أمام تفشي هذا الداء الخطير سارعت مختلف الدول إلى تبني إجراءات سياسية و اقتصادية وقانونية وثقافية وأمنية لغرض احتواءه أو استئصاله نهائيا من فظاءاتها الاجتماعية. و يمكن القول أن هذه الإجراءات المتعددة الأبعاد قد ساهمت و إلى حد بعيد في تراجع العمليات الإرهابية المؤلمة إلا أنه لا زلنا نحظر من حين إلى آخر حوادث إرهابية مؤلمة وجد متنافية مع كل التراث الثقافي الإنساني. كما أنه لازلنا نلاحظ تعاطف و كذلك انضمام الشباب إلى هذه الفئات التي تنهج أسلوب العنف و التطرف لغرض تحقيق عدة أهداف مقيتة. و لغرض القضاء الفعلي على هذه الآفة نرى ضرورة تفعيل المؤسسة التربوية وذلك بسبب الدور الفعال الذي تلعبه الذهنية الثقافية في عملية تشكيل السلوك الإرهابي.